اليوم العالمي للمحاكمة العادلة | بيان مشترك

بيانات مشتركة · مصر · 17 يونيو

صادف اليوم ، 14 يونيو 2022 ، اليوم العالمي للمحاكمة العادلة (IFTD) ، والذي سيتم الاحتفال به للمرة الثانية في جميع أنحاء العالم. إن الدولة التي يركز عليها اليوم العالمي للمحاكمة العادلة هذا العام هي مصر ، البلد الذي يعاني منذ سنوات عديدة من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان ونقص خطير في معايير المحاكمة العادلة. بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمحاكمة العادلة ، إذ تلفت المنظمات الموقعة أدناه الانتباه إلى تدهور الأوضاع في البلاد ، تدعو السلطات المصرية لاتخاذ الخطوات اللازمة على الفور للامتثال للحق في محاكمة عادلة في مصر ، وخلق بيئة تمكن من حماية تلك الحقوق الإجرائية الأساسية بشكل فعال. كما تدعو المنظمات الموقعة أدناه المجتمع الدولي إلى زيادة جهوده للفت الانتباه إلى الوضع في مصر ، مع التركيز بشكل خاص على الامتثال للحق في محاكمة عادلة.

خلفية عن اليوم العالمي للمحاكمة العادلة

ردًا على الإخفاق الخطير للنظام القضائي في تركيا في حماية مبادئ المحاكمة العادلة واحترامها، بدأت المحاميتان "إبرو تيمتيك" (Ebru Timtik) و"أيتاك أونسال" (Aytaç Ünsal) إضرابًا عن الطعام في يناير 2020. وقد عبرا عن مطلب مشترك لآلاف عديدة ممن تعرضوا لتحقيقات ومحاكمات تعسفية والاعتقالات والاحتجاز والإدانات غير المشروعة. ودعوا الحكومة التركية إلى الامتثال لالتزاماتها لتأمين واحترام الحق في محاكمة عادلة وإنهاء الممارسات التي تشكل انتهاكات منهجية لهذا الحق الأساسي. في 5 أبريل 2020، في يوم المحامين في تركيا، حولا إضرابهما عن الطعام إلى صيام حتى الموت للتأكيد على الأهمية الحيوية لهذا المطلب. لقد فقدت "إبرو تيمتيك" حياتها يوم 27 أغسطس 2020، وهو اليوم 238 من إضرابها عن الطعام، بينما أنهى "أيتاك أونسال" إضرابه يوم 4 سبتمبر 2020 بعد أمر بالإفراج المؤقت الصادر عن المحكمة العليا والذي تم سحبه لاحقًا. وقد أُعيد إلى السجن يوم 10 ديسمبر 2020 وما زال رهن الاعتقال.

تتعرض الحقوق والحريات الأساسية ومبادئ سيادة القانون للهجوم على الصعيد العالمي. في العديد من البلدان، بما في ذلك الدول الأوروبية، هناك تقارير توثق القمع الحكومي والممارسات التي تقوض الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. وبالتالي، فإن أولئك الذين يقومون بأنشطة لإدانة هذه الممارسات ولفت الانتباه إليها وانتقادها يتعرضون لضغوط مستمرة من أجهزة الدولة، بما في ذلك ضغوط من القضاء، الذي يتم تقويض استقلاليته وحياده بشكل خطير. كما تُبذل محاولات لإسكات المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والسياسيين المعارضين والأكاديميين وغيرهم ممن يرفعون أصواتهم ضد هذه السياسات من خلال التهم التي لا أساس لها والملاحقات والإدانة، على سبيل المثال بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

تم تحديد اليوم العالمي للمحاكمة العادلة جنبًا إلى جنب مع "جائزة إبرو تيمتيك" للدعوة إلى إعادة إرساء حقوق المحاكمة العادلة في البلدان التي تتعرض فيها حقوق المحاكمة العادلة لتهديد خطير. سوف يستغل المجتمع الدولي هذه المناسبة للتركيز على الوضع في البلد المختار لذلك العام كبلد محوري وللفت الانتباه إلى مشكلات المحاكمة العادلة به. أيضًا، تُمنح "جائزة إبرو تيمتيك" السنوية لفرد و/أو منظمة من البلد المعني نشط في الدفاع عن الحق في محاكمة عادلة في ذلك البلد أو تعزيزه.

دعوة للتحرك بشأن مصر

يتآكل استقلال القضاء بشدة في مصر، مما يعني انتهاك الحق في محكمة مستقلة ومحايدة في جميع القضايا التي تشمل محامين حقوقيين ومدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين وسياسيين معارضين ومنخرطين في أي شكل من أشكال التعبير المستقل. تؤكد التقارير وجود مجموعة واسعة من الانتهاكات المنهجية للحق في محاكمة عادلة في البلاد، بما في ذلك الاعتقال التعسفي أو

الاعتقالات أو محاكمة المعارضين أو من يفترض النظام أنهم معارضون. كما أن هناك إخفاق في المقاضاة والمعاقبة بشكل فعال على الجرائم التي ارتكبتها القوات التابعة للدولة، مثل القتل غير القانوني أو العشوائي – بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء – والاختفاء القسري والتعذيب وحالات المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. في حين أن هذا الإفلات من العقاب يرقى إلى مستوى انتهاك حقوق ضحايا هذه الجرائم ولا يرقى في حد ذاته إلى انتهاك حقوق المحاكمة العادلة، إلا أنه يمثل دليلا إضافيا على أن الشرطة والمدعين العامين وغيرهم من المسؤولين فشلوا في أداء واجبهم من حيث إجراء تحقيقات فعالة ومستقلة ودعم سيادة القانون[1].

تم التعرف على هذا الوضع المأساوي في عدد من التقارير من المنظمات الحقوقية البارزة. وتم تصنيف الدولة على أنها "غير حرة" من قبل منظمة فريدوم هاوس، مما يؤكد – وفقًا للتصنيف بحسب سيادة القانون – على قضايا خطيرة متعلقة بحقوق المحاكمة العادلة[2]. علاوة على ذلك، فإن مؤشر سيادة القانون لعام 2021 الصادر عن مشروع العدالة العالمية يصنف مصر في المرتبة 136 من أصل 139 دولة[3].

تشير التقارير إلى أن السلطة التنفيذية وقطاع الأمن في مصر يمارسان نفوذاً كبيراً على المحاكم، التي تحمي عادة مصالح الحكومة والجيش والأجهزة الأمنية وغالبًا ما تتجاهل الإجراءات القانونية الواجبة والضمانات الأساسية الأخرى في القضايا المرفوعة ضد المعارضين السياسيين للحكومة، والمحامين الذين يمثلون ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وغيرهم، وحيث تفترض الدولة وجود معارضة. كما عززت التعديلات الدستورية التي أُجريت في عام 2019 من نفوذ الرئيس المصري على القضاء وقوضت استقلاليته. فقد سمحت تلك التغييرات للرئيس بتعيين رؤساء الهيئات والسلطات القضائية الرئيسية، لتحل محل النظام السابق الذي بموجبه لا يوافق الرئيس رسميًا إلا على القضاة الذين تم اختيارهم داخليًا بالفعل من قبل كل هيئة قضائية على أساس مبدأ الأقدمية. [4] [5] على سبيل المثال، يتم اختيار رئيس قضاة المحكمة الدستورية العليا[6] الآن من قبل الرئيس من بين أكبر أعضائها سنا. منذ دخول القانون الجديد حيز التنفيذ في يونيو 2019، استخدمه الرئيس المصري بالفعل مرتين لتعيين رؤساء جدد للمحكمة الدستورية العليا بقرار في يوليو 2019 ومؤخراً في 8 فبراير 2022. يشغل الرئيس أيضًا منصب رئيس المجلس الأعلى الذي يتمتع بحق النقض (الفيتو) للهيئات والسلطات القضائية، التي تتحكم في التعيينات والمسائل التأديبية للقضاء.

يحكم القانون رقم 162 لسنة 1958 ("قانون الطوارئ") أي "حالة طوارئ" في مصر ويؤسس محكمة أمن الدولة طوارئ للفصل في الجرائم التي تنتهك شروط حالة الطوارئ. [9] في عام 2017 نقل رئيس الوزراء جرائم "الاحتجاج" و "المتعلقة بالإرهاب" إلى اختصاص محكمة أمن الدولة العليا ، والتي أضيفت إليها ، في يناير 2021 ، جرائم من الفصلين الأولين من قانون العقوبات ، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بـ "نشر أخبار كاذبة". حُوكم العديد من منتقدي الحكومة وشخصيات المعارضة المحتجزين في محكمة أمن الدولة العليا منذ إعلان حالة الطوارئ في عام 2017. تم تجديد حالة الطوارئ مرارًا وتكرارًا وبقيت سارية حتى أواخر أكتوبر 2021. قرارات محكمة أمن الدولة العليا ليست قابلة للاستئناف ولكنها بدلاً من ذلك تخضع لتصديق السلطة التنفيذية، حيث يمكن للرئيس تعليق أي من أحكامهم والأمر بإعادة المحاكمة.

تم تبرير إجراءات الطوارئ التقييدية الإضافية الجديدة التي تم سنها في عام 2020 كاستجابة لوباء COVID-19، بما في ذلك التعديلات على قانون الطوارئ التي وسعت نطاق اختصاص النظام القضائي العسكري على المدنيين من خلال منح الرئيس سلطة تفويض الجيش بالتحقيق وملاحقة الجرائم التي تنتهك قانون الطوارئ. كما استخدمت السلطات جائحة COVID-19 لتبرير عدم عقد جلسات تجديد لأوامر الحبس الاحتياطي. على الرغم من رفع حالة الطوارئ، إلا أن هناك محاكمات جارية لعشرات المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والسياسيين المعارضين والمتظاهرين السلميين المحتجزين بشكل تعسفي أمام محكمة أمن الدولة العليا، حيث تنتهك الإجراءات مبادئ المحاكمة العادلة. [7]

في قرار صدر في أكتوبر 2021، خلصت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى أن قانون الطوارئ المصري يتعارض مع الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وطالبت الحكومة بإصلاح القوانين المحلية لمنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان. على الرغم من أن القرار تعلق باعتقال واحتجاز مقدم الطلب منذ عدة سنوات، وجدت اللجنة، في وقت قرارها، أن القانون الذي كان لا يزال ساريًا ويستخدم كذريعة لتبرير الانتهاكات المنهجية المستمرة لا يتماشى مع الميثاق الأفريقي[8]. في يناير 2022، صدر بيان عن 65 منظمة حقوقية أكدت أن معايير المحاكمة العادلة يتم انتهاكها بشكل روتيني في المحاكمات أمام محاكم أمن

الدولة العليا، بما في ذلك الحق في الدفاع الكافي والحق في جلسة استماع علنية. مُنع محامو الدفاع من التواصل مع موكليهم على انفراد ومنعوا من الوصول الكافي إلى ملفات القضايا ولوائح الاتهام والأحكام.

على الرغم من أن دستور البلاد لعام 2014 يقصر المحاكمات العسكرية للمدنيين على الجرائم التي تتعلق مباشرة بالجيش أو أفراده أو ممتلكاته، إلا أن قرارا رئاسيًا صدر عام 2014 وضع جميع "المرافق العامة والحيوية" تحت الولاية القضائية العسكرية، مما أدى إلى إحالة آلاف المتهمين المدنيين إلى المحاكم العسكرية. [9] في نوفمبر 2021، تمت صدرت أحكام هذا القرار في قانون دائم. يعد تمديد الولاية القضائية العسكرية في مصر، في حد ذاته، انتهاكًا للحق في محاكمة عادلة بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من حيث أن تطبيق مثل هذه الولاية القضائية على المدنيين يجب أن يكون استثنائيًا على أن يقع عبء الإثبات على عاتق الدولة بسبب ولايتها القضائية (الذي لا يُمنح أبدًا في الممارسة العملية). تؤدي الانتهاكات الناتجة عن توسيع نطاق القضاء العسكري إلى تفاقم الوضع، حيث يتم انتهاك حقوق المحاكمة العادلة الأخرى بشكل روتيني في المحاكم المصرية، بما في ذلك المحاكم العسكرية، مثل الحق في التواصل مع محام والحق في إعداد الدفاع. كما أن جلسات الاستماع في المحاكم العسكرية ليست مفتوحة للجمهور.

منذ 2013، حولت السلطات المصرية على نحو متزايد الحبس الاحتياطي إلى أداة عقابية لإسكات المعارضة. حيث يحتجز العديد منهم رهن الحبس الاحتياطي المطول دون توجيه تهم إليهم أو إحالتهم إلى المحاكمة، وعندما تنتهي فترة احتجازهم السابقة للمحاكمة، يتم اتهامهم في قضية أخرى لإطالة أمد احتجازهم. [10] تشمل انتهاكات حقوق المحاكمة العادلة استخدام التشريعات، مثل قانون مكافحة الإرهاب وقانون الاحتجاج وقانون المنظمات غير الحكومية وقانون الإعلام وقانون الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات لملاحقة المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان واعتقالهم ومقاضاتهم. هناك العديد من الأمثلة على الاعتقال والاحتجاز والوفاة في مكان الاحتجاز والاختفاء القسري للمحامين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. مصر، على سبيل المثال، هي واحدة من أكثر دول المنطقة اعتقالا للمحامين[11]. كذلك فإن إجراء محاكمات جماعية للمتظاهرين هو ممارسة أخرى تثير قضايا خاصة بحقوق المحاكمة العادلة.

إن غياب المحكمات العادلة يؤثر بشكل مباشر على المحامين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، وكثير منهم أدينوا وحُكم عليهم بالسجن لفترات طويلة وأحيانًا بعقوبة الإعدام (التي لا تزال تُفرض وتُنفذ في مصر). تؤكد التقارير زيادة استخدام عقوبة الإعدام وتنفيذها، التي صدرت في العديد منها عقب محاكمات جماعية تفتقر في الأساس إلى ضمانات المحاكمة العادلة. تحتل مصر المرتبة الثالثة في العالم من حيث عدد الإعدامات. بين أغسطس 2020 وأغسطس 2021، نُفذ ما لا يقل عن 176 عملية إعدام. [12][13]

في يوليو 2021، أشارت خبيرة الأمم المتحدة "ماري لولور" (Mary Lawlor) إلى الانتهاكات المستمرة في مصر وسلطت الضوء على اتجاه شائع عبر العديد من الحالات، حيث غالبًا ما يتم القبض على المدافعين عن حقوق الإنسان دون أمر قضائي، واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي في مكان مجهول، وتعرضهم للاختفاء القسري، قبل أن يتم عرضهم على نيابة أمن الدولة العليا. ثم يتم تجديد حبسهم الاحتياطي على ذمة التحقيق بشأن أفعال مزعومة مجرَّمة بموجب أحكام غامضة من قانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب وقانون الجرائم الإلكترونية. [14]

بالنظر إلى القضايا الواردة في هذه التقارير، فإننا، المنظمات الموقعة أدناه، ندعو السلطات المصرية إلى تنفيذ الخطوات التالية لضمان الحماية الكاملة للحق في محاكمة عادلة في البلاد وخلق بيئة تمكن من الحماية الفعالة لمبادئها الأساسية:

- الالتزام بالميثاق الأفريقي، والمبادئ والإرشادات التوجيهية بشأن المحاكمة العادلة، وإعلان حرية التعبير، والأدوات الأخرى التي انضمت مصر طرفًا إليها أو يجب أن تراعيها؛

- الإنهاء الفوري للمضايقات والاعتقال التعسفي والاحتجاز والملاحقة القضائية وإصدار الأحكام بحق المحامين والقضاة والمهنيين القانونيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والسياسيين المعارضين والأفراد الذين يعبرون عن آراء معارضة فيما يتعلق بإجراءات الحكومة بشأن تهم ملفقة تستهدف منع أنشطتهم المشروعة وإسكاتهم؛

- تعديل القوانين بما في ذلك قانون مكافحة الإرهاب، وقانون الإعلام، وقانون الجرائم الإلكترونية، وقانون الاحتجاج،

وقانون المنظمات غير الحكومية، وقانون العقوبات، بما يتماشى مع التزامات مصر الدستورية والالتزامات الدولية لحماية الحق في محاكمة عادلة؛

- ضمان واحترام مبدأ افتراض البراءة في جميع التحقيقات والملاحقات الجنائية.
- الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بأوضاع السجون.
- التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.
- الالتزام بالوقف الفوري لتنفيذ عقوبة الإعدام ريثما يتم إلغاؤها.
- وقف ممارسات الاختفاء القسري والتعذيب والممارسات الأخرى التي تنتقص من الحق في محاكمة عادلة.
- اتخاذ الإجراءات التشريعية وغيرها من الإجراءات الضرورية لضمان استقلال وحياد القضاء، وإنهاء جميع الممارسات التي تشكل تدخلاً أو ضغطًا أو تأثيرًا مباشرًا فيما يتعلق بالسلوك القضائي، بما في ذلك من طرف السلطة التنفيذية.
- وقف أي ممارسات تمنع التمتع بالحقوق المحمية بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، ووقف ممارسة الملاحقات القضائية التعسفية التي تنطوي على الحبس الاحتياطي المطول والعقابي الذي يمنع ممارسة هذه الحريات؛
- إقامة حوار مفتوح مع آليات الرقابة الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لمعالجة وحل قضايا حقوق الإنسان الهيكلية في الدولة.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة بشكل فعال لتدهور حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون في مصر، لا سيما عدم الامتثال لحقوق المحاكمة العادلة، وزيادة جهوده لمعالجة هذه القضايا بشكل فعال مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بما في ذلك الحكومة المصرية.

[1] https://www.state.gov/reports/2020-country-reports-on-human-rights-practices/egypt/ and https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/egypt

[2] https://freedomhouse.org/country/egypt/freedom-world/2021

[3] https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/country/2021/Egypt%2C%20Arab%20Rep./; https://worldjusticeproject.org/sites/default/files/documents/WJP-INDEX-21.pdf

[4] https://freedomhouse.org/country/egypt/freedom-world/2021

[5] https://timep.org/reports-briefings/special-reports/timep-and-law-society-of-england-and-wal/es-joint-upr-submission-on-egypt

[6] https://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/460767/Egypt/Politics-/Sisi-names-first-Christian-as-president-of-Egypt;s.aspx

[7] https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/10/egypt-stop-trials-by-emergency-courts/

https://www.justiceinitiative.org/uploads/5d96ebd8-1a3e-4bca-afb3-8ed4683896ec/african-c [8]
ommission_el-sharkawi-v.-arab-republic-of-egypt_022021.pdf

https://freedomhouse.org/country/egypt/freedom-world/2021 [9]

https://timep.org/explainers/indefinite-pretrial-detention-in-egypt-rotation-and-detention-pe [10]
/nding-multiple-cases

/https://www.icj.org/targeting-the-last-line-of-defense-egypts-attacks-against-lawyers [11]

https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/egypt [12]

https://www.ec-rf.net/wp-content/uploads/2021/10/DP.pdf [13]

https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27314&LangID=E [14]

نُشر على https://humena.org/ar/international-fair-trial-day-joint-statement-on-the-situation-in-egypt-the-focus-country-of-2022/
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · info@humena.org